S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1995/59
20 January 1995

ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١٧ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ موجهة إلى الأمين العام من القائم بالأعمال بالنيابة للبعثة الدائمة للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه البيان الصادر عن اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي.

وأكون ممتنا إذا تم توزيع هذا البيان كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) على السني المنتصر
نائب المندوب
والقائم بالأعمال بالوكالة

200195 200195 95-01792

مرفق

البيان الصادر في ١٥ كانون الثاني/يناير ١٩٩٥ عن اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي للجماهيرية العربية الليبية

تلقت اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي ما تناقلته وسائل الأعلام العالمية من تصريحات لرئيس مجلس النواب الأمريكي، الذي أعلن فيه أنه يؤيد ويدعم نقل السفارة الأمريكية لدى إسرائيل من تل أبيب إلى القدس، وأن لإسرائيل كامل الحق في اختيار عاصمتها، وأن على أمريكا وهي الحليف الرئيسي لإسرائيل تأييد هذا الخيار ودعمه.

وفي الوقت الذي نستذكر فيه القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وآخرها القرار الصادر عن دورتها التاسعة والأربعين لعام ١٩٩٤ والتي قررت فيها أن جميع التدابير والإجراءات التشريعية والتي غيَّرت أو توخت تغيير طابع ومركز مدينة القدس الشريف، وبخاصة ما يُسمى (القانون الأساسي) المتعلق بالقدس، وإعلان القدس عاصمة لإسرائيل، لاغية وباطلة ويجب إلغاؤها فورا.

وإذ نستذكر كذلك القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، خاصة القرارين ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) اللذين قرر فيهما المجلس، عدم الاعتراف (بالقانون الأساسي)، وطلب من الدول التي أقامت بعثات دبلوماسية في القدس أن تسحب هذه البعثات من المدينة المقدسة، وشجب نقل بعض الدول بعثاتها إلى القدس، وطلب من جميع الدول أن تلتزم بأحكامهما.

وتأسيسا على ذلك، فإن قرارات إسرائيل بفرض قوانينها وولايتها وإدارتها على مدينة القدس الشريف، هي قرارات غير قانونية، ومن ثم فهي لاغية وباطلة وليست لها شرعية على الإطلاق.

واللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي وهي تستذكر هذه القرارات، لا يسعها إلا أن تضع الحقائق التالية:

أولا : أن تصريحات رئيس مجلس النواب الأمريكي، في الوقت الذي تدعي فيه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية أنها راعية السلام في ما يُسمى بقضية الشرق الأوسط، يعطي الدعم والتشجيع لإسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، في تثبيت احتلالها للأراضي العربية المحتلة بما فيها القدس، وتغيير طابعها بما يخالف كافة القرارات والاتفاقيات الدولية.

ثانيا: إن دعوة رئيس مجلس النواب الأمريكي بدعم الإجراءات غير القانونية التي اتخذتها إسرائيل، والتي غيَّرت أو توخت تغيير طابع أو مركز مدينة القدس الشريف، وبخاصة ما يُسمى (بالقانون

الأساسي)، هو موقف غير محايد، كما تتطلبها الرعاية المحايدة لمسيرة السلام مثلما تدعي حكومة الولايات المتحدة الأمريكية، بل هو تأييد للاحتلال، ولما اتخذته إسرائيل من تدابير وإجراءات تشريعية وإدارية في شأن القدس وتغيير طابعها وإعلانها عاصمة لدولة إسرائيل.

ثالثا: إن هذا الموقف المؤيد للاحتلال الإسرائيلي وللإجراءات التي اتخذتها إسرائيل في شأن مدينة القدس الشريف، يتناقض مع إرادة المجتمع الدولي التي عبر عنها في القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن، مما يجعل من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية وهي الداعية إلى الالتزام بقرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، تعبر بهذه الدعوة عن عدم التزامها وعدم احترامها لإرادة المجتمع الدولي.

رابعا: إن دعوة رئيس مجلس النواب الأمريكي تُشكل سابقة قانونية بعدم الالتزام بتنفيذ قرارات مجلس الأمن، ويعطي الحق للدول الأعضاء في الأمم المتحدة بعدم الالتزام بها حيث أصبح تنفيذ قرارات مجلس الأمن لا يرتكز على مصداقية الالتزام بميثاق الأمم المتحدة، بل يؤسس على انتقائية الالتزام من عدمه، وبذلك أصبحت الإدارة الأمريكية بهذا الموقف، إضافة إلى موقف إسرائيل ذاتها، داعية إلى عدم الزامية القرارات الصادرة عن مجلس الأمن لكافة الدول.

خامسا: إن عدم الزامية قرارات مجلس الأمن وفق ما عبَّر عنه موقف الإدارة الأمريكية، يجعل الدول الأعضاء بجامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ودول حركة عدم الإنحياز في حل من تنفيذ القرارات التي أصدرها مجلس الأمن في حق ليبيا.

سادسا: لقد أعطى الموقف الأمريكي مبررا بعدم الالتزام بالقرارات الصادرة عن مجلس الأمن وبذلك، تجد الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى نفسها في حل من القرارات الصادرة عن مجلس الأمن، فيما سُمي بقضية لوكربي، ما لم يقم المجتمع الدولي بإلزام الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بتنفيذ القرارات الصادرة عن مجلس الأمن.

لقد ساوى ميثاق الأمم المتحدة بين جميع الدول الأعضاء في الحقوق والواجبات، وهو الذي يُشكل المرجعية القانونية للمجتمع الدولي ويجعل من كافة الدول ملتزمة به، مطبقة إياه وفق القيم التي يرسيها الميثاق في العلاقات الدولية.

إن اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي وهي تضع هذه الحقائق، لا يسعها إلا التأكيد على خطورة دعوة رئيس مجلس النواب الأمريكي، خاصة وأنه رئيس للمؤسسة التشريعية في الولايات المتحدة الأمريكية التي من المفترض أن تحترم المواثيق الدولية، وقواعد القانون الدولي، والدعوة للالتزام بها، لا للتحريض المعلن على انتهاكها وخرقها، وتشجيع إسرائيل السلطة القائمة بالاحتلال، على عدم الالتزام بها، تأسيسا على معيار القوة والاغتصاب.

وهي إذ تشجب هذه الدعوة، تطلب من مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة اتخاذ موقف دولي صارم حيالها احتراما للقرارات الصادرة عنها.

كما تدعو اللجنة الشعبية العامة للاتصال الخارجي والتعاون الدولي جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي ولجنة القدس المنبثقة عنها، إلى شجب هذا الموقف الأمريكي وإدانته، واتخاذ القرارات اللازمة حياله.

- - - - -